

اللاجئون في ظل الجدل الدائر حول إعادتهم!

لقد شهدنا مؤخراً أن بعض طالبي اللجوء واللاجئين الذين يعيشون في بلادنا يُنظر إليهم على أنهم مادة سياسية في إطار قلق التصويت. لكن قضية اللاجئين وطالبي اللجوء هي قضية إنسانية وليست سياسية. وفي الوقت الذي ينبغي أن يتم الحديث فيه عن عملية الاندماج والاندماج في تركيا اليوم؛ يجري للأسف، الحديث عن "إعادة" طالبي اللجوء.

إن إهانة الأشخاص من جنسيات مختلفة الذين لجأوا إلى بلدنا واستغلالهم وتحويلهم إلى مادة في المناقشات السياسية يتعارض مع خلفيتنا التاريخية وتراثنا الحضاري. فتركيا بلد مركزي يتعايش فيه الثقافات من مختلف البلدان. إن كون المرء طالب لجوء أو لاجئاً ليس خياراً، ولا ينبغي أن ننسى أن كلاً منا يمكن أن يقع ذات يوم في هذا الموقف. فمنذ ما يزيد عن عشر سنوات، نعيش جنباً إلى جنب مع ما يزيد عن أربعة ملايين لاجئ اضطروا إلى اللجوء إلى تركيا بسبب الأحداث التي وقعت في المنطقة العربية بأكملها، وخاصة في جارتنا الحدودية سوريا في عام 2011. وقد تركنا ورائنا الأيام الصعبة التي كان يأتي فيها 130 ألف لاجئ إلى بلدنا كل يوم، واضطر فيها الناس إلى العيش في خيام، ولم يتمكن الأطفال من الذهاب إلى المدرسة. نحن نعيش اليوم مع إخوتنا وأخواتنا الذين يعملون بأجور منخفضة، ويأخذون خبزهم إلى منازلهم، ويدفعون أجور بيوتهم، ويتعلم أطفالهم في مدارسنا، ويتحدثون التركية مثل لغتهم الأم.

نعيش اليوم معاً في بلدنا مع أشخاص من أصول عرقية عديدة، ويشكلون حصة معينة في القوى العاملة التي تعتبرها الصناعة التركية أمراً لا يستغنى عنها للإنتاج، وينشطون التجار الصغار، ويعملون في القطاع الزراعي، ويضيفون تلونا وغنى فسيكسائياً في حياتنا الثقافية والفنية. وفي بلدنا حالياً، أكثر من ست عشرة ألف شركة سورية تدفع ضرائبها في تركيا. ويساهم مليون سوري في القوى العاملة في تركيا على الرغم من كل الظروف الصعبة، حيث يعمل 92% من العمال السوريين حسب الأبحاث أكثر من 8 ساعات في اليوم. ويتقاضى 75% منهم أجراً يقل عن الحد الأدنى للأجور.

إن كل إنسان يستحق حياة كريمة واحتراماً لمجرد كونه إنساناً. وإننا نعتقد أن كل شخص اضطُر إلى اللجوء إلى تركيا لأي سبب من الأسباب؛ هو وسيلة رحمة لبلدنا الجميل، وليس عبثاً.

إننا في هذه الأيام المباركة مع اقتراب عيد الفطر، نجد أنفسنا في وسط نقاشٍ مستمرٍ بدأ في سياق زيارات السوريين في عطلة العيد، ويتصاعد حول إعادة الأشخاص الذين لجأوا إلى بلادنا لأسباب مختلفة. وإن خلق تصور سلبي عن جميع طالبي اللجوء واللاجئين بسبب الحوادث الفردية ليس سوى عبث وإضاعة وقت بالنسبة لتركيا. ومن سوء الحظ أن يجري عمداً تشويه التصورات حول طالبي اللجوء واللاجئين.

وتركيا، كما أكدنا دائماً، لا تفتح تركيا أبوابها وقلوبها بإخلاص لمن يلجأ إليها فحسب، بل تبني أيضاً مناطق آمنة خارج الحدود من أجل حماية أمن حدودها وتكريس أمن الناس هناك. في هذه المناطق التي تكون فيها الظروف الإنسانية أكثر صعوبة، تناضل الدولة التركية والمنظمات غير الحكومية للحد من آثار الأزمة الإنسانية في المنطقة والتخفيف منها.

ولعل أهم هذه الأعمال هو مشروع "منزل البلوك الإسمنتي"، الذي يتم تنفيذه منذ سنوات حتى يتمكن طالبو اللجوء واللاجئون من الحصول على جدار يمكنهم أن يأووا إليه. وفي هذا السياق، انطلقت عملية بناء مئة ألف منزل من قوالب الخفاف الإسمنتي (البلوك)، وتم تشييد نصف المنازل المخطط لها. ورغم أن من لا يعلم عن أحوال المنطقة شيئاً يعتبر هذه المنازل المصنوعة من البلوك هي "تذكرة عودة" للسوريين في تركيا، فإن هناك حاجة كبيرة للأمان في ظل مواجهة الهجمات المتواصلة لقوات النظام السوري وروسيا والتنظيمات الإرهابية باسم قوات الحماية الشعبية وتنظيم العمال الكردستاني الإرهابي وداعش، وللأسف فإن الظروف البشرية مثل البنية التحتية والتعليم والصحة والمأوى والحصول على الغذاء الأساسي لم تنضج بعداً!

فبينما كان عدد سكان إدلب على سبيل المثال حوالي 350 ألفاً قبل الحرب الأهلية، أصبح عدد سكانها اليوم أكثر من أربعة ملايين ونصف مليون شخص، يعيش معظمهم في مدن الخيام، يحاولون الحفاظ على حياتهم. وفي مخيم أطمه وحده، يعيش بالفعل مليون ونصف مليون شخص في الخيام. وفي ظل هذه الحقائق، يُنظر إلى البيوت المصنوعة من قوالب البلوك على أنها خطوة مهمة بالنسبة للسكان الحاليين لتمكينهم من الاستمرار في هذه المنطقة. وأن الوضع الميداني عند الحديث عن إعادة اللاجئين يشير إلى أننا بحاجة إلى بذل المزيد من العمل معاً.

والعديد من المقابلات الميدانية التي أجريت في تركيا وأوروبا تؤكد أن السوريين يريدون العودة إلى بلادهم، لكنهم يرون أن هذا غير ممكن حالياً بسبب المخاطر الأمنية الحالية! وبحسب استطلاعات الرأي، ذهب 86% من السوريين إلى أنه يجب أن يكون لديهم رئيس منتخب ديمقراطياً، وذهب 81% إلى أن يكونوا قادرين على المساهمة في إعادة إنشاء سوريا حتى يتمكنوا من العودة. وكذلك تحدث 68% من السوريين عن انتهاء الحرب و52% عن زوال حكومة الأسد حتى يتمكنوا من العودة. ووفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية، فإن "إعادة الأشخاص إلى سوريا حيث يتعرضون لخطر الاختطاف والتعذيب، مخالف للقانون الدولي". والحديث عن الإعادة القسرية الذي يجري هنا وهناك في بلادنا يتعارض مع تاريخنا وحضارتنا، وهذه الخطابات المناهضة لحقوق الإنسان تعرض بلادنا لمناقشات قد تكون لها عواقب سلبية في نظر القانون الدولي.

والذي يجري في العالم مع الأسف أن يُنظر إلى "الأجانب" من قبل الأحزاب الأقلية والأفراد باعتبارهم "أداة لجمع الأصوات" بخطاب شعبي، ويجعلونهم في مركز الاستراتيجية السياسية قبل الانتخابات. وفي تركيا تتسبب السياسة بكل أسف بخطاب غير إنساني وشبهات لا أساس لها من الصحة وتنتج قلقاً وتوتراً. وإننا نعتقد أن كل هذه الأخبار الكاذبة هي نتاج معلومات مضللة متعمدة. ولا نجد من الصواب أبداً أن تتم معاملة اللاجئين وطالبي اللجوء في تركيا بنفس المعاملة العنصرية التي يتعرض لها المواطنون الأتراك الذين استقروا في أجزاء مختلفة من العالم، وخاصة في أوروبا، من وقتٍ لآخر ضد طالبي اللجوء واللاجئين.

إننا ندعم كل خطاب يليق بالكرامة الإنسانية بخصوص عودة السوريين، وكل مشروع عودة يتم تنفيذه بما يليق بالكرامة الإنسانية. لكننا نؤكد أيضاً أن عملية العودة لا ينبغي أن تتحول إلى ترحيل. وأن الدول، وفي مقدمتها الأمم المتحدة

والمجتمع الدولي وتركيا وسوريا والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية يقع على عاتقهم جميعاً مسؤوليات كبيرة من أجل عودة اللاجئين إلى ديارهم. بذلك، يحتاج النظام إلى أن يتطور إلى نظام يتم فيه الحفاظ على حقوق الإنسان، والمشكلات الأمنية إلى حل، وتوضيح حالة الأماكن التي تم الإعلان عنها كمناطق آمنة. يجب رفع قضايا مثل فرص العمل والتعليم والصحة والعدالة والبنية التحتية وسلامة الحياة إلى مستوى إنساني معين. وأن نعمل معاً على تعزيز العناصر التي توفر عودةً مشرفةً. وبخلاف ذلك، ستبقى جميع أنواع خطاب "العودة" مسيئة، وستؤدي فقط إلى زيادة المظالم.

وبهذه المناسبة نرى أنه ليس من القرار الصائب منع العبور إلى سوريا بسبب عيد الفطر الذي سيحتفل به بعد أربعة أيام، لأن الأشخاص الذين يذهبون إلى سوريا خلال العطلة يمكنهم فقط زيارة الأماكن المسماة بالمناطق الآمنة، وأقاربهم الذين يعيشون في إدلب، ومقابر أقاربهم الذين فقدوا حياتهم في هذه المناطق. ويكون لهم في هذه الزيارات أيضاً فرصة تقديم المساعدات لمعارفهم الذين يعيشون في المنطقة.

وليس من الواقعي في هذا السياق، التفكير بأن ملايين اللاجئين السوريين في بلدنا يمكنهم "العيش في منطقة آمنة"، وليس من الصحيح أبداً أنه "إن كان بإمكانهم الذهاب إلى سوريا خلال العطلات، فهذا يعني إمكانية بقاءهم هناك دون عودة".

فالمجتمع الدولي يتحمل مسؤوليات كبيرة في ضمان عودة اللاجئين السوريين إلى بلدانهم. ولا ينبغي أن ننسى أن المسؤول الأول عن عدم تمكن ملايين اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج سوريا اليوم من العودة إلى بلادهم هو نظام دمشق. ففي الوقت الذي يواصل فيه نظام دمشق أعماله الوحشية ضد شعبه، لم تتفاعل الدول والمجتمع الدولي بشكل كافٍ للأسف، ولم يقفوا ضد النظام بحزم. واليوم، لا يزال العالم صامتاً في وجه نظام دمشق في وقتٍ يبعد فيه ملايين الناس عن أراضهم وديارهم. وفي هذه المرحلة، لا يزال المجتمع الدولي والدول الكبرى متنكبين عن مسؤولياتهم، ولهم نصيب في انقطاع ملايين الأشخاص عن بلدانهم وديارهم.

إن الواجب المترتب اليوم على عاتق جميع المنظمات الوطنية والدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة والدول ذات القوة العقابية في الساحة الدولية؛ ضمان عودة السوريين إلى بلادهم ومدنهم بكرامة، دون القلق على سلامة أرواحهم وممتلكاتهم، وذلك باستخدام كل الوسائل الوطنية والدولية الممكنة وجميع الطرق القانونية والقنوات الدبلوماسية وأساليب العقوبات الاقتصادية.

نوجه اليوم، دعوة مفتوحة إلى المجتمع الدولي بأسره وندعو جميع أصحاب المصلحة للمساهمة في العمل الجاد من أجل عودة حقيقية وكريمة. 2022/04/28.

هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات IHH

الجمعية الدولية لحقوق اللاجئين

اتحاد جمعيات اللاجئين